

الاقتصاد البنفسجي دعامة أساسية للتنمية المستدامة

The purple economy is a mainstay of sustainable development

د. صافية خيرة¹¹ قسم الحقوق بجامعة تيارت، مخبر الدراسات القانونية، الجزائر kheira.safa@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2023/06/20

تاريخ القبول: 2023/06/19

تاريخ الاستلام: 2021/06/16

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الاقتصاد البنفسجي، وتحديد ذاتيته التي تميزه عن غيره من أنواع الاقتصاد كدعامة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فالاقتصاد البنفسجي يتضمن البعد الثقافي، إذ يعد من الاقتصاديات التي تساهم بفعالية في إحداث التنمية في المجتمع والرقى بالمستوى المعيشي، فهو المحرك الرئيسي لإحداث التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: إسهام الاقتصاد البنفسجي في الاستدامة، ركائز الاقتصاد البنفسجي، ذاتية الاقتصاد البنفسجي، الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الأزرق.

Abstract: The study aims to identify the violet economy, and determine its subjectivity that distinguishes it from other types of economy as a mainstay for achieving sustainable development Sustainable.

Keywords: The contribution of the purple economy to sustainability the pillars of the purple economy, the subjectivity of the purple economy, the green economy, the blue economy.

مقدمة:

عرف الاقتصاد في الآونة الأخيرة تنوع المداخل التي أخذت طابع الألوان بأشكال مختلفة، حيث عبر اللون الأسود عن الاقتصاد الذي يقف وراء تشريعات الحكومة وسيطرتها، واللون الأزرق عبر عن الاقتصاد الذي يهتم بمكافحة هدر الإنتاج والاستهلاك، اللون البني عبر عن الصناعات القذرة التي تسبب الفساد في البيئة، في حين تم تخصيص اللون الرمادي للتعبير عن الاقتصاد الموازي الذي لا يخضع لقوانين الضرائب والعمل، أما بالنسبة للأحمر، فقد احتوى الاقتصاد الاشتراكي، وكان اللون الأخضر نداء اقتصاديا للمساواة الاجتماعية وحماية البيئة، واللون الأبيض ممثلا في الاقتصاد الأكثر سطوعا استنادا إلى الرقمية، وأخيرا تم تخصيص اللون البنفسجي للتعبير عن الاقتصاد الذي يعزز البحث عن العوائد الثقافية للسلع والخدمات وتقييمها، في إطار محاولة الانفتاح على العالم الخارجي والتداخل مع العامل الثقافي من أجل رفع مستوى الوعي وإرساء الإنسانية عند الإنتاج وتقديم الخدمات.

وعليه فإن الاقتصاد البنفسجي هو لون جديد للاقتصاد يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الثقافي للسلع والخدمات في كل الميادين، وهو ما يجعل التنمية ليست مسألة اقتصادية فقط بل إنسانية كذلك عكس الاقتصاد الثقافي الذي يركز على قطاع الثقافة فقط، وهذا ما يجعل الاقتصاد البنفسجي يتكيف مع التنوع الثقافي الذي يعتبر حقيقة واقعية على المستوى المحلي والدولي، لذا يجب الاستثمار فيه.

تهدف الدراسة إلى التعريف بالاقتصاد البنفسجي كخطوة مبتكرة لترسيخ الطبيعة البشرية للسلع والخدمات من خلال تطوير الفكر الثقافي حوله ومن خلال الانفتاح على العالم الخارجي، وكذا تمييز الاقتصاد البنفسجي كدعامة قوية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أما عن فرضية الدراسة فسيكون مفادها أن الاقتصاد البنفسجي دعامة حقيقية فعالة هادفة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة.

ومن هنا وجب طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم الاقتصاد البنفسجي في تحقيق دعائم التنمية المستدامة؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم على استعراض أهم التعاريف لإزالة اللبس عن مصطلح الاقتصاد البنفسجي، تحديد أبعاده وركائزه وأهدافه ومن ثمة تحليل ذاتيته التي تميزه عن غيره من أنواع الاقتصاد.

وقصد إضفاء موضوع الدراسة إلى المقصود سيتم تبني منهجية مزدوجة قوامها مبحثين سيتعرض المبحث الأول لتحديد مفهوم الاقتصاد البنفسجي من خلال تحديد تعريفه، نشأته، أبعاده وأهدافه وركائزه، ثم سيتم تسليط الضوء بموجب المبحث الثاني على ذاتية الاقتصاد البنفسجي التي تجعله متميزا عن الاقتصاد الأخضر، والبرتقالي والأزرق، وفي نهاية المبحثين ستكون خاتمة ستتضمن أهم النتائج التي ستنتهي إليها الدراسة، وعلى ضوءها سيتم اقتراح جملة من التوصيات على أمل الأخذ بها في دراسات استشرافية.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد البنفسجي

الاقتصاد البنفسجي حديث النشأة وهو لون آخر يعبر عن فرع جديد من فروع الاقتصاد التي عرفتها البشرية، هذه الألوان مقسمة إلى سبعة ألوان وهي الأسود للاقتصاد الخفي المتعلق بالتهريب والجرائم، والأبيض أو الرقمي المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والأخضر الذي يركز على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين نوعية الحياة وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، والأزرق المتعلق بالاستفادة من مخلفات الإنتاج والاستهلاك، والاقتصاد البني المتعلق بالصناعات المدمرة والملوثة للبيئة، والاقتصاد الرمادي أو غير الرسمي الذي لا يسجل ولا تشمله الإحصاءات والبيانات المركزية ولا يخضع للضرائب ونظام التأمين الاجتماعي، والاقتصاد الأحمر المتعلق بالاقتصاد المركزي الاشتراكي في زمن الشيوعية، ويضيف بعض المختصين لونا آخر وهو الاقتصاد الفضي المتعلق بكبار السن، حيث أن اللون الفضي يرمز للشيب، ثم يأتي الاقتصاد البنفسجي وهو موضوع الدراسة، وهو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار وتأمين العائد الثقافي للسلع والخدمات، إنه يراعي ويركز على البعد الثقافي وهو مختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته، وهو كذلك أحد المكونات الثلاثة للاقتصاد المستدام وهي الاقتصاد الاجتماعي والبيئي والبنفسجي، فالاقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر)، والاجتماعي يتضح من تسميته، والأول يهتم بمجال قضايا البيئة، والثاني قضايا المجتمع¹.

وبناء على ما سبق يمكن تقسيم المبحث إلى مطلبين ليتم تناول تعريف وأبعاد الاقتصاد البنفسجي بموجب المطلب الأول، ثم سيتم دراسة ركائز وأهداف الاقتصاد البنفسجي بمقتضى المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف وأبعاد الاقتصاد البنفسجي

بموجب هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف الاقتصاد البنفسجي بمقتضى الفرع الأول، ثم أبعاد

¹ - رشيدة بوححفة، مياسة أودية، الثقافة في صميم الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة، مقالة منشورة بالجملة الدولية للدراسات الاقتصادية، صادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين ألمانيا، العدد الرابع عشر، يناير 2021، ص 87.

الاقتصاد البنفسجي وعلاقته بالتنمية المستدامة من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: نشأة وتعريف الاقتصاد البنفسجي

بموجب هذا الفرع سيتم التطرق إلى نشأة الاقتصاد البنفسجي أولاً، ثم تعريف الاقتصاد البنفسجي ثانياً.

أولاً: نشأة الاقتصاد البنفسجي:

تعود نشأة مصطلح الاقتصاد البنفسجي إلى الاهتمام المتزايد بالجانب الثقافي، وكان أول ظهور علني للمصطلح في فرنسا في 19 ماي 2011 في البيان الذي نشر في النسخة الإلكترونية لصحيفة لوموند " Le monde " يوم قبل اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، بمبادرة من جمعية ديفيرسيوم " Diversum "، التي نظمت أول منتدى دولي للاقتصاد البنفسجي، عقد بباريس في الفترة الممتدة من 11 إلى 13 أكتوبر 2011، برعاية كل من اليونسكو " UNESCO "، البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. كما تم اقتراح تشكيل أول مجموعة عمل لتحديد أفضل تعريف للاقتصاد البنفسجي، رسم أول خريطة متعلقة به والتكامل بينه وبين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الجماعي من طرف ديفيرسيوم واليونسكو في عام 2012.¹

فتعتبر جمعية ديفيرسيوم " Diversum " نقطة انطلاق للعديد من المشاريع العملاقة التي تثنى الاعتراف بالبعد الثقافي للتنمية المستدامة والذي يعتبر تمهيدا لظهور الاقتصاد البنفسجي. حيث يضم مجلس إدارة جمعية ديفيرسيوم " Diversum " شخصيات فرنسية من القطاعين الاقتصادي والثقافي.² إن نشأة الاقتصاد البنفسجي النابعة من أهمية الموروث والبعد الثقافي في المجتمعات مرتبطة بمجموعة من العوامل التي تعزز نمو هذا النوع من الاقتصاد أو تساعد في توازن العوامل المرتبطة به، والتي تشمل التوازن الاقتصادي والسياسي للبلدان، والتركيز على المجتمعات، وتعزيز الجودة، وتعزيز الابتكار.³

¹ - عبد الله الطيبي، ليلي عياد، الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي، مقالة منشورة بمجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، بجامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، المجلد 11، العدد 03 نوفمبر 2020، ص 443.

² - بلبلشير قوراية، غزيباوي علي، بلبلشير هجيرة، الاقتصاد البنفسجي: الأهداف والفرص، مقالة منشورة بمجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس بمستغانم، المجلد 07، العدد 02 لسنة 2020، ص 232.

³ - رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، مرجع سابق، ص 87.

ثانيا: تعريف الاقتصاد البنفسجي:

إن تعريف الاقتصاد البنفسجي يختلف باختلاف توجهات المفكرين، ومن بين أهم تعاريفه: يمكن تعريف الاقتصاد البنفسجي بأنه أحد الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة يركز على تحقيق التنمية من خلال تامين القيمة الثقافية لمختلف السلع والخدمات، وتحقيق التأقلم مع التنوع الثقافي في ظل العولمة الثقافية والاقتصادية¹.

كما يعرف بأنه: " الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في العولمة والذي يعتمد على البعد الثقافي لتعزيز السلع والخدمات." حيث يشير هذا التعريف إلى أن الاقتصاد البنفسجي هو محاولة حديثة لتوجيه الاقتصاد إلى البعد الثقافي بمعنى أن تحقيق التنمية المستدامة سيكون من خلال تكثيف جهود التوعية لتأسيس ثقافة السلع والخدمات ذات التأثير الإيجابي على المجتمع.²

يشير الاقتصاد البنفسجي إلى مراعاة الجوانب الثقافية في الاقتصاد، فهو ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في سياق العولمة، والذي يدخل البعد الثقافي في تقييم السلع والخدمات. يركز الاقتصاد البنفسجي على البحث عن الفرص التجارية الجديدة في بيئة ذات تنافسية عالية، ويهدف إلى إثراء التنوع الثقافي من خلال التأكيد على قدرة الإنسان على إعطاء العولمة وجه إنساني وتعزيز نمو جديد ذو أبعاد أخلاقية وثقافية مستدامة.³

كما يعرف الاقتصاد البنفسجي بأنه الاقتصاد المرتبط بثقافات المجتمعات، وله خاصية التكيف مع التنوع

البشري والمستوى الثقافي والوعي لكل فرد بالمجتمع، واعتبارا للفروقات الثقافية من مجتمع إلى مجتمع ومن شخص إلى آخر، والذي بدوره يحدد مستوى التجاوب الاستهلاكي من قبل المستهلك.⁴

¹ - عبد الله الطيبي، ليلي عباد، مرجع سابق، ص 444 .

² - سارة زرقوط، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الاقتصاد البنفسجي - مقارنة مفاهيمية - ، مقالة منشورة بمجلة إضافات اقتصادية، المجلد 04 العدد 02 لسنة 2020 ، ص 113 .

³ - بسبع عبد القادر، تقروت محمد، طهاروي دومة علي، الاقتصاد البنفسجي: الرؤية الاقتصادية للثقافة في فرنسا، مقالة منشورة بمجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06 العدد 02 لسنة 2020 ، ص 102 .

⁴ - غوال نادية، بلهادف رحمة، أهمية الاقتصاد البنفسجي كمدخل استراتيجي لاستكمال الاقتصاد الأخضر نحو الاستدامة، مقالة منشورة بمجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03 ، العدد 03 لسنة 2020 ، ص 17 .

الاقتصاد البنفسجي عبارة عن ترسيخ لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تستمد جذورها من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمده الأمم المتحدة في عام 1966.¹

الفرع الثاني: أبعاد الاقتصاد البنفسجي:

من خلال التعاريف السابقة فإن الاقتصاد البنفسجي يركز على بعدين رئيسيين، البعد الأخلاقي الذي تم تحديده كأحد أسس النمو الاقتصادي الجديد القائم على الثقافة، والبصمة الثقافية كمؤشر على مدى تبني الجوانب الثقافية.

أولاً: البعد الأخلاقي:

عند مناقشة الأخلاق في سياق الاقتصاد البنفسجي، من المهم معرفة أن الأخلاق هي مسألة ثقافة، سواء أكانت منظمة أو مجتمعاً أو شعباً. يجب أن تستند إلى قيم مشتركة تكون واضحة وعملية ومشاركة. تستند القضية الأخلاقية للاقتصاد البنفسجي إلى إدراك الجميع للتأثير المحتمل على البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي ينتجها.

ثانياً: البصمة الثقافية:

يستعير الاقتصاد البنفسجي من المجال البيئي مفهوم " البصمة البيئية "، لتطبيقه على المجال الثقافي. يشير مصطلح " البصمة الثقافية The cultural footprint " إلى المساهمة في ثقافة شركة أو مجتمع أو منظمة أو إدارة عامة، وبعبارة أخرى فإن البصمة الثقافية تمثل جميع العوامل الخارجية أو الآثار غير المباشرة الإيجابية منها والسلبية على حد سواء، والناجئة عن تصرفات الأعوان الاقتصاديين في البيئة الثقافية، والتي يمكن ربطها بالإنتاج والاستهلاك.² تشجع العلاقة الديناميكية والصحية بين الاقتصاد والثقافة على النظر إلى الثقافة باعتبارها مجال الفرص والمسؤولية، جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الأخضر والذي يتضمن البصمة البيئية والاقتصاد الاجتماعي الذي يشمل البصمة الاجتماعية، والاقتصاد البنفسجي مع وجودها الثقافي، فهو يشكل الركن الثالث للازدهار والنمو.³

¹ - رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، مرجع سابق، ص 87 .

² - بسبع عبد القادر، تقرورت محمد، طهاروي دومة علي، مرجع سابق، ص 103 .

³ - غوال نادية، بلهادف رحمة، مرجع سابق، ص 17 .

المطلب الثاني: دعائم الاقتصاد البنفسجي

بموجب هذا المطلب سيتم التطرق إلى ركائز الاقتصاد البنفسجي بمقتضى الفرع الأول، ثم أهداف الاقتصاد البنفسجي من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: ركائز الاقتصاد البنفسجي:

إن نقطة الانطلاق للاقتصاد البنفسجي هي النقطة التي تعترف فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية بعبء الرعاية وتحتسبه وتقلله وتعيد توزيعه من خلال استيعاب تكاليفه بشكل منهجي ويستند ذلك على فلسفة اقتصادية توجه التخطيط، تعترف بحقوق الرعاية كحقوق إنسانية رئيسية وبذلك تكون الدولة ملزمة تماما بتحقيق الركائز التالية:

بنية تحتية شاملة للرعاية الاجتماعية: الخدمات التي تتساوى فيها جميع الأسر للحصول على خدمات الرعاية المدفوعة للأطفال والمرضى والمسنين والمعوقين. يتيح تحويل بعض العبء من الأسر وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر إلى الدولة، وذلك من خلال الإعانات العامة للقطاع الخاص المنتجين أي العمل المدفوع الأجر.¹

تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة مع حوافز متساوية بين الجنسين. بنية تحتية للرعاية المادية والاجتماعية السليمة بيئيا لتلبية احتياجات الرعاية للمجتمعات الريفية. تنظيم بيئة الاقتصاد الكلي من أجل الطبيعة والتربية كأهداف أساسية. وبهذا يجب على السياسات العامة أن تكثف الجهود لتحقيق ركائز الاقتصاد البنفسجي، وهذا من منطلق الأهمية التي يلعبها:

إعادة تعديل اقتصادي وسياسي عالمي لصالح البلدان الناشئة.

العودة إلى البيئات المحلية.

يسمح بفتح أشكال جديدة من المطالبات بعد انهيار الإيديولوجيات العظمى السائدة لحقبة كبيرة من الزمن وذلك بتزايد الطلب الاجتماعي على الجودة بناء على أنماط الاستهلاك الثقافي والتي تتماشى مع: " منطق التعميم والتخصيص، العمر المتوقع الأطول والأساليب المبتكرة."

¹ - غوال نادية، بلهادف رحمة، مرجع سابق، ص 18 .

الاقتصاد الأرجواني متعدد التخصصات، لأنه يثري جميع السلع والخدمات من خلال الاستفادة من البعد الثقافي المتأصل في كل قطاع، وبذلك يختلف عن الاقتصاد الثقافي القائم على القطاع.¹ وتتجلى أهمية الاقتصاد البنفسجي كذلك فيما يلي: يعتبر العديد من المفكرين والمراقبين الاقتصاديين أن الأزمات الاقتصادية كانت نتيجة لتهميش البعد الثقافي الذي يميز كل دولة. الحاجة الماسة لخلق التوجه الثقافي لكل دولة أو لكل منطقة حتى يتسنى للشركات معرفة المتطلبات التي يتوجب الارتكاز عليها لتتماشى مع هذا التوجه.

يرى العديد من الأخصائيين أن التنوع الاقتصادي أصبح مرتبطا بالمصادقية الثقافية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة.²

تعتبر المؤسسات الاقتصادية كأداة لنقل الثقافة المحلية والحفاظ عليها، والتي تأخذ بعين الاعتبار ثقافة استهلاك موحدة تركز على الخصائص والفرص المحلية.

يساهم الاقتصاد البنفسجي بشكل فعال في تنوع الاقتصاد الوطني للدول النامية التي تعتمد في غالبيتها على قطاع النفط، حيث يساهم في دعم السياحة محليا ودوليا.³

الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد البنفسجي وعلاقته بالتنمية المستدامة:

بموجب هذا الفرع سيتم التطرق لأهداف الاقتصاد البنفسجي أولا، ثم علاقة الاقتصاد البنفسجي بالتنمية

المستدامة ثانيا.

أولا: أهداف الاقتصاد البنفسجي

يرتبط مصطلح الاقتصاد البنفسجي بالعديد من المفاهيم التي يمكن ذكرها على النحو التالي:

الأعمال البنفسجية (Purple jobs): ترتبط مباشرة من حيث الغاية بالمحيط الثقافي (مثل مخطط تطوير، أو تحويل منزل قديم إلى متحف، أو منح الجوائز والأوسمة المتعلقة بالثقافة للمؤسسات التي تساهم في تطوير الجانب الثقافي).⁴

¹ - سارة زرقوط، مرجع سابق، ص 116 .

² - رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، مرجع سابق، ص 88 .

³ - غوال نادية، بلهادف رحمة، مرجع سابق، ص 17 .

⁴ - سارة زرقوط، مرجع سابق، ص 117 .

فالأعمال البنفسجية هي ما تقوم به الدولة من مشاريع الطرق والمنتزهات وما شابه ذلك.¹
المهن البنفسجية (Purple professions): فهي المهن التي تتكيف مع الثقافة (مثل وظائف المصادر البشرية أو وظائف التسويق والاتصال).

مثل عمليات الجودة والتسويق والوعي الاستهلاكي لدى الإنسان، ومدى ترابطه أو تحديه لعملية الاقتصاد المستدام، والذي تسعى إليه الشركات المنتجة.²

إن بناء الوعي لا يقتصر على وعي الأفراد والأسرة، بل مرتبط بالمثل بنماذج الأعمال التي تبناها المؤسسات، حيث ومع تصاعد قضايا الفساد والتجاوزات اللاأخلاقية وغير المشروعة وجدت المؤسسات نفسها ملزمة بتبني مبادئ إلزامية لضمان مكانتها في السوق من جهة وعدم تعرضها للعقوبات المحلية والدولية من جهة ثانية وعدم نفور العملاء والمساهمين من جهة أخرى، أو بصيغة أخرى استلزم على المؤسسة أن تكون مسؤولة أخلاقيا واجتماعيا سواء ذلك إلزامها أمام العملاء، المستهلكين، المستثمرين، المساهمين أو أمام الهيئات الكفيلة بوضع القوانين التي تنظم الاقتصاد وترعى مصالح المجتمعات.³

ومن أهداف الاقتصاد البنفسجي كذلك ترسيخ فكرة أهمية البعد الثقافي في تحقيق النجاح المؤسسي، تحقيق عنصر تنويع الاقتصاد عن طريق وضع التميز في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع السياحي⁴ بمواجهة أسباب الوقوع في الأزمات الاقتصادية المتكررة، نقل الثقافة والحفاظ عليها لتوافق الحفاظ على حق الأجيال القادمة، الحفاظ على عادات وتقاليد المجتمع مع نشر الثقافة المحلية والتعريف بها دوليا عن طريق تنظيم تظاهرات رياضية وثقافية كبرى، التكامل مع الاقتصاد الأخضر المستدام عن طريق استخدام المصادر المحلية في إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة.⁵

ثانيا: علاقة الاقتصاد البنفسجي بالتنمية المستدامة

إن للتنمية المستدامة العديد من التعريفات تختلف باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية، إلا أنها

¹ - غوال نادية، بلهادف رحمة، مرجع سابق، ص 17 .

² - نفس المرجع السابق، ص 17 .

³ - سارة زرقوط، المرجع نفسه، ص 118 .

⁴ - عبد الله الطيبي، ليلي عياد، مرجع سابق، ص 445 .

⁵ - رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، مرجع سابق، ص 88 .

تصب كلها في نفس المعنى وهو الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية من خلال استغلالها بشكل يضمن استدامتها للأجيال القادمة¹، وهذا ما جاء في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعروفة بلجنة بورنتلاند عام 1987، الذي عرف التنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"².

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها: " النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل الاستغلال المبني على أسس المعرفة والإرث الثقافي والحضاري والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار واستخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف"³.

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها: " تلك العملية التي تضمنت الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة الحقوق لأجيال قادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يفوقه إن أمكن"⁴.

كما عرفتها اللجنة العلمية للبيئة والتنمية بأنها: " التنمية التي تقضي بتلبية الحاجيات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الامكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول"⁵.

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها: " عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي"⁶.

¹ - عبد الله الطيبي، ليلي عياد، المرجع نفسه، ص 445 .

² - عامر طراف، حياة حسنين، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لسنة 2012، ص 104 .

³ - بن صالح عادل، الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مقالة منشورة بمجلة قانون العمل والتشغيل، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، عدد خاص بأشغال اليوم الدراسي حول رهانات الاقتصاد الأخضر في تحضير الوظائف الواقع والآفاق في الجزائر، 03 مارس 2020، ص 39 .

⁴ - رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، مرجع سابق، ص 89 .

⁵ - مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طيبي، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مقالة منشورة بمجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر المجلد 04، العدد 02 لسنة 2019، ص 202 .

⁶ - سفيان جبران، إيمان قلال، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط، مقالة منشورة بمجلة تحولات، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2018، ص 154 .

وترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في الاقتصاد البنفسجي والذي يرتبط بالبصمة الثقافية للاقتصاد، الاقتصاد الأخضر والذي يرتبط بالبصمة البيئية للاقتصاد والاقتصاد البرتقالي والذي يرتبط بالبصمة الاجتماعية للاقتصاد.

وللاقتصاد البنفسجي أهمية بالغة في تحقيق الاستدامة، وهذا لأنه يتمثل في شمولية إطاره للمحيط الثقافي الذي يترك فيه الوكلاء بصماتهم والذي يبقى ملكية عالمية مشتركة¹. وفي هذا السياق فإن الاقتصاد البنفسجي يجعل من البعد الثقافي رهانا للتنمية المستدامة. فالثقافة جزء لا يتجزأ من الحضارة، وهي نقيض التكنولوجيا المادية، مادامت تهتم بما ليس ماديا أو تقنيا مثل: الآداب، والفنون والتراث والعادات، والتقاليد والأعراف، والقيم، والدين، وغير ذلك.²

المبحث الثاني: ذاتية الاقتصاد البنفسجي

إن للاقتصاد البنفسجي ذاتية خاصة تميزه عن غيره من أنواع الاقتصاد كالاقتصاد الأخضر، والاقتصاد البرتقالي، والاقتصاد الأزرق.

إن التداخل اللغوي بين بعض المصطلحات ومشتقاتها قد يخلق انطباعا أوليا بأنها مصطلحات مترادفة لكنها ذات دلالات مختلفة من الناحية العلمية. ويلمس مثل هذا التداخل فيما يتعلق بالألوان المصاحبة للاقتصاد، فالضرورة العلمية تحتم عرضها ومناقشتها. فاللون الذي يعطى له دلالة رمزية للون والذي ينعكس على نوع النشاط الذي يمارسه هذا الاقتصاد.

المطلب الأول: الاقتصاد الأخضر:

سيتم التطرق لتعريف الاقتصاد الأخضر، ثم علاقته بالتنمية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الأخضر:

بموجب هذا الفرع سيتم التطرق للمحة تاريخية عن ظهور الاقتصاد الأخضر أولا، ثم علاقته بالتنمية المستدامة ثانيا.

أولا: لمحة تاريخية عن ظهور الاقتصاد الأخضر

ارتبط ظهور مصطلح " الاقتصاد الأخضر " ب " التنمية المستدامة " إذ ظهر الاقتصاد الأخضر نتيجة المناقشات والتحليل المتعلقة بالاقتصاد والبيئة والإنسان، حيث أنه وفي عام 1992 ، وفي إطار أشغال

¹ - غوال نادية، بلهادف رحمة، مرجع سابق، ص 19 .

² - رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، مرجع سابق، ص 96 .

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو (البرازيل) تم الإعلان فيما يخص البيئة والتنمية على أنه: " ينبغي للدول أن تتعاون معا على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي مساند ومنفتح من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في كل البلدان، وذلك من أجل التصدي على نحو أفضل لمشاكل التدهور البيئي". نتيجة لذلك عكف الباحثين للبحث عن الترابط بين الاقتصاد والبيئة، إذ توالت البحوث العلمية فيما يخص هذا الموضوع منذ ذلك الحين. بيد أنه لم يلق الاقتصاد الأخضر رواجاً واهتماماً دولياً إلا في الآونة الأخيرة.¹ وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه ذلك الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يسعى إلى التقليل من المخاطر البيئية ومن ندرة الموارد الإيكولوجية.²

كما يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه: " الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما أن النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الاستثمارات الخاصة والعامة، التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث وتدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك."³

كما يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه: " نموذج اقتصادي جديد يتطلب تحضير جميع المهن والتركيز على السلع والخدمات التي ستحتاج إلى تغييرات أكثر تحديدا لتحسين كفاءة الطاقة والحد من استخدام الموارد."⁴

كما يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه واحد من الأسباب التي تؤدي إلى تطور ونمو البشرية حيث يسعى إلى التوزيع العادل للموارد الطبيعية. فمن بين أهم نتائجه أنه يؤدي إلى تقليل الأخطار من الندرة البيئية. فدعما لخضرة الاقتصاد العالمي، يمكن أن تدرس البلدان وتتهيئ فرصا على الصعيدين المحلي والإقليمي لاستعراض الصادرات الخضراء وإنتاجها والتجارة فيها. حيث تم اقتراح نظام اقتصادي جديد يكمل الاقتصاد الأخضر ويتصدى للتحديات النظامية المتعددة والمتمثل في الاقتصاد البنفسجي.¹

¹ - شعبة أمانة، الاقتصاد الأخضر أداة فعالة لتعزيز الاقتصاد الوطني، مقالة منشورة بمجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد السابع، العدد 13، جوان 2019، ص 146.

² - حبيب آسية، حنيش أحمد، أهمية تبنى الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني، مقالة منشورة بمجلة اقتصاد المال والأعمال، بالمركز الجامعي لميلة، الجزائر، المجلد 05، العدد 2021/08/02، ص 303.

³ - مسعودة نصبة، رزيقة رهمون، مريم طيني، مرجع سابق، ص 196.

⁴ - بن صالح عادل، مرجع سابق، ص 37.

ثانيا: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

هناك علاقة وطيدة تربط بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من كل النواحي، سواء اقتصاديا، اجتماعيا، وحتى التنمية البشرية وحماية البيئة، فلقد أكد مؤتمر "ريو + 20" على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل يضمن استدامتها وهذا باستغلالها بكفاءة والسعي إلى تقليل الآثار السلبية للتنمية على البيئة.²

إن علاقة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، بمعنى لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقيق التأهيل البيئي والحماية البيئية، كون هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية. إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب بعدين آخرين لهما الاقتصادي والاجتماعي.³

شكل الاقتصاد الأخضر سبيلا من السبل لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، حيث بإمكان التحول إلى اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية المستدامة كالكضاء على الفقر في نطاق واسع، خاصة وأن العالم اليوم يشهد مخاطر جمة تتطلب إعادة التفكير بصورة جذرية في المناهج والسياسات الاقتصادية.⁴ ولهذا فالاقتصاد البنفسجي هو أحد المكونات الثلاثة للاقتصاد المستدام إلى جانب الاقتصاد الأخضر باعتبار أن هذا الأخير يعمل على الدمج ما بين البيئة والاقتصاد باعتماد أنماط إنتاج واستهلاك صديقة للبيئة ما يساعد على رسم خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الاجتماعي، فإن الاقتصاد البنفسجي يساهم في تحقيق هذه الأخيرة من خلال تامين العائد الثقافي للسلع والخدمات وذلك بطبيعته الشمولية، باستخدام الثقافة كمساعد على ترسيخ أبعاد التنمية المستدامة.⁵

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية وهو التحول نحو التنمية المستدامة التي تركز استدامتها على الموارد الطبيعية، والتركيز على استثمارات تكون ذات كفاءة عالية وصديقة للبيئة مثل الطاقات المتجددة، وإعادة التدوير وغيرها...⁶

¹ - بلشير قوراية، غزيبان علي، بلشير هجيرة، مرجع سابق، ص 235 .

² - حبيب آسية، حنيش أحمد، المرجع نفسه، ص 305 .

³ - بلشير قوراية، غزيبان علي، بلشير هجيرة، مرجع سابق، ص 235 .

⁴ - مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طيني، مرجع سابق، ص 196 .

⁵ - غوال نادية، بلهادف رحمة، مرجع سابق، ص 20 .

⁶ - بن صالح عادل، مرجع سابق، ص 39 .

الفرع الثاني: التشابه والتكامل بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر:

يهدف الاقتصاد البنفسجي إلى توسيع نطاق رؤية الاقتصاد المستدام الجديد ما وراء الاقتصاد الأخضر. حيث كلاهما أظهر الرؤى كرد على الأزمة البيئية وأزمة الرعاية، وتمثل أوجه التشابه والتكامل فيما يلي:

الاقتصاد البنفسجي يهدف إلى تمديد الرؤية لاقتصاد مستدام جديد أبعد من الاقتصاد الأخضر أما الاقتصاد الأخضر جاء ردا على الأزمة البيئية وعليه جاء الاقتصاد البنفسجي استجابة لأزمة الرعاية.

الاقتصاد الأخضر يحتاج إلى إعادة تنظيم الإنتاج والاستهلاك مع وتيرة تجديد الموارد الطبيعية، أما الاقتصاد البنفسجي يحتاج إلى إعادة تنظيم الإنتاج والاستهلاك أيضا مع الإنصاف والاستدامة.

يستند الاقتصاد الأخضر على استيعاب التكاليف البيئية في طريقة عمل النظام، أما الاقتصاد البنفسجي يقوم على استيعاب تكاليف رعاية العمل.

الاقتصاد الأخضر يهدف إلى القضاء على عدم المساواة بين الأجيال، أما الاقتصاد البنفسجي يهدف إلى القضاء على عدم المساواة من قبل الجنس والطبقة والأصل، تماما مثل الاقتصاد الأخضر يدعو إلى إعادة ترتيب الأولويات ووضع رعاية الطبيعة في المركز.¹

المطلب الثاني: الاقتصاد البرتقالي والاقتصاد الأزرق:

بموجب هذا المطلب سيتم التطرق إلى الاقتصاد البرتقالي بمقتضى الفرع الأول، ثم الاقتصاد الأزرق من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: الاقتصاد البرتقالي

الاقتصاد البرتقالي في مجمله هو ذلك الاقتصاد الذي يهتم بالبيئة الاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعي). فيعرف الاقتصاد البرتقالي على أنه مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل هيئات مهيكلية ومستقلة (جمعيات، تعاونيات وتعاضديات) وتخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيها حرا.

حيث تتميز هذه الأنشطة عن غيرها بمحورية الغايات الاجتماعية والمجتمعية، التنمية المستدامة، التشغيل، التجارة العادلة، محاربة الفقر والإقصاء في مقاصدها، أما عن العلاقات بين الأعضاء فهي علاقات تضامن بالأساس وتكتسب صبغة الأولوية على حساب المصلحة الفردية أو الكسب المادي.

¹ - غوال نادية، بلهادف رحمة، مرجع سابق، ص 18.

كما يسعى الاقتصاد البرتقالي إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى. ويجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة كالربح مثلا.¹

فلا يشكل الاقتصاد البرتقالي بديلا عن اقتصاد السوق المهيمن في العالم حاليا، ولكن بإمكانه أن يكون اقتصادا موازيا قادرا على تحرير ديناميكيات النمو المدمج وإعادة التوازن للمجتمعات عن طريق الحد من حجم التفاوت والفوارق الاجتماعية الصارخة. وبالتالي، فإن إرساء اقتصاد برتقالي أمر ضروري لخلق فرص اقتصادية لصالح الفئات المهمشة خصوصا وللتجارة الدولية عامة.

يعتبر الاقتصاد البرتقالي القطاع الاقتصادي الثالث إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص. فيمثل هذا الاقتصاد في تونس أقل من 1 % من الناتج المحلي الإجمالي. بينما في البلدان الأخرى يساهم بشكل أكبر. ففي فرنسا مثلا: يساهم بنسبة 10 % كل عام في خلق وظائف جديدة. أما في الدول الإسكندنافية فهو يساهم بخلق حوالي ربع مناصب شغل جديدة سنويا في تلك الدول. في حين أن نسبة مساهمة الاقتصاد البرتقالي في العمالة تقدر ب 16 % .

فيعتبر الاقتصاد البنفسجي اقتصاد في خدمة الإنسان في بيئته الطبيعية، الاجتماعية والثقافية والتكامل بينهم يحقق ما يسمى بالتنمية المستدامة. لذا وجب على الجهات الاقتصادية الفاعلة أن تولي اهتماما ثلاثيا

للبيئة الطبيعية، البيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية.

الفرع الثاني: الاقتصاد الأزرق: Blue Economie

سيتم التطرق إلى تعريف الاقتصاد الأزرق، ثم علاقته بالتنمية المستدامة.

أولا: تعريف الاقتصاد الأزرق:

لا يوجد حتى الآن تعريف مقبول عالميا للاقتصاد الأزرق، إلا أن كل المفاهيم تشير إلى الأنشطة الاقتصادية التي يضطلع بها على نحو مباشر أو غير مباشر في البحار، المحيطات، والمناطق الساحلية،

¹ - بلبشير قوراوية، غزيباون علي، بلبشير هجيرة، مرجع سابق، ص 236 .

وتستخدم مخرجاتها وتتيح السلع والخدمات لدعم أنشطتها، وإسهام تلك الأنشطة في النمو الاقتصادي، الرفاه الاجتماعي، الثقافي والبيئي.¹

أخذ الاقتصاد الأزرق في إطار الأمم المتحدة نقطة انطلاق في مؤتمر ريو + 20 للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وظهر كفرع من هذا الأخير بهدف توفير تكيف أفضل للنموذج في البلدان الساحلية التي تعتمد على الموارد البحرية، ولذلك يشار على أنه "اقتصاد أخضر في عالم أزرق".²

الاقتصاد الأزرق هو اقتصاد بحري يوفر فوائد اجتماعية واقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل اللائق، والاستقرار السياسي، يعمل على استعادة وظائف النظم الإيكولوجية ويحافظ على التنوع البيولوجي والإنتاجية وقيمة النظم الإيكولوجية البحرية، يعتمد بالأساس على التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة وتدفق الموارد الدائرية لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.³

ثانياً: العلاقة بين الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة:

يدعو الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة المجتمع الدولي إلى صون المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بصورة مستدامة لأغراض التنمية المستدامة. وجدير بالذكر أن أهمية المحيطات في التنمية المستدامة، تلقى اعترافاً واسعاً من المجتمع الدولي، كما أنها جزء لا يتجزأ من الالتزامات الأساسية التي أقرتها الدول الأعضاء في هذا الشأن.⁴

تتأكد أهمية الاقتصاد الأزرق باعتباره موضوعاً أساسياً يرتبط بالتنمية المستدامة، والحد من تداعيات تغير المناخ والقضاء على الفقر في العالم، ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة، حيث تغطي المياه 70 % من مساحة الكرة الأرضية، ومن الضروري حماية البيئات البحرية من أجل حماية الاقتصادات العالمية المترابطة

¹ - شامية بن عباس، أكرم لعور، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مقالة منشورة بمجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد 1، جوان 2019، ص 364.

² - سفيان جبران، إيمان قلال، مرجع سابق، ص 152.

³ - ألفتيز زهيرة، بن حميد نور الهدى، مقارنة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة: التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تعاون دولي، بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، للسنة الجامعية 2018/2019، ص 30.

⁴ - بلشير قورايا، غزيباوان علي، بلشير هجيرة، مرجع سابق، ص 240.

وتحقيق التنمية الاستدامة على المدى الطويل.¹

في ظل اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، والذي يعتبر مورد غير متجدد، أصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهمها التوجه نحو الاقتصاد الأزرق وذلك بتسخير مجموعة من البرامج والتدابير والقوانين لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى الاهتمام بمؤشرات الاقتصاد الأزرق من سياحة ساحلية إلى المحافظة على الموارد البحرية.. الخ.²

نتيجة لإدراك المجتمع الدولي في مؤتمر ريو +20 سنة 2012 للأهمية الكبرى التي يكتسيها الاقتصاد الأزرق كونه محركا للتنمية المستدامة، واعتماده كمكمل لأنماط الاستهلاك والإنتاج التي تفتقر للاستدامة اللازمة والاستنزاف المفرط في الموارد المتاحة على اليابسة ونضوبها، تم التوجه للاعتماد على الموارد البحرية، وفي هذا السياق تمثل مقاربة الاقتصاد الأزرق اتجاه جديد للتنمية المستدامة والمعتمدة بالأساس على الابتكار والإدارة المتكاملة والشاملة لركائز التنمية المستدامة.³

خاتمة:

وفي ختام الدراسة يمكن القول أنه جاء الاقتصاد البنفسجي لتكملة دور الاقتصاد الأخضر نحو تحقيق الاستدامة وذلك من خلال تحسين الوضع الاقتصادي بثمين البعد الثقافي على مختلف الشرائح من أجل مواجهة المخاطر البيئية، والذي يؤدي إلى تحقيق المساواة بين الأفراد والرفاهية الاجتماعية. وعليه يمكن القول أن انعكاس الثقافة على كل من المنتج والمستهلك يعكس طريقة استخدام الموارد وعلى الإنتاجية وعلى طرق العمل وعلى ضمان اقتصاد مستدام للأجيال القادمة، فهو يساعد على ترسيخ أبعاد التنمية المستدامة وهذا ما يعود كله بالمنفعة العامة على الاقتصاد جراء ارتفاع مستوى ثقافة المجتمع، وكذلك بالنسبة للاقتصاد الأخضر باعتباره يساهم في تحسين الرفاهية والإنصاف للإنسان فهو اقتصاد الطاقات النظيفة فكلاهما يتماشى في مسار واحد ألا وهو تحقيق التنمية المستدامة. وعليه يمكن استخلاص النتائج التالية:

يشير الاقتصاد البنفسجي إلى تكيف الاقتصاد مع التنوع البشري في سياق العولمة وتتميز الجوانب الثقافية للسلع والخدمات، فمثلا عند شراء أشياء قيمة كاللوحات الفنية النادرة، من بلدان أخرى تتشارك

¹ - سفيان جبران، إيمان قلال، المرجع نفسه، ص 154 .

² - شامية بن عباس، أكرم لعور، المرجع نفسه، ص 370.

³ - أفلغيز زهيرة، بن حميد نور الهدى، مرجع سابق، ص 39 .

معنا في الخلفية الثقافية، سنكون سببا في دعم الاقتصاد البنفسجي كدعامة أساسية نحو الاستدامة. يمثل الاقتصاد الأخضر المسار الاستراتيجي نحو التنمية المستدامة وليس بديلا لها لتوضيحه مختلف الآليات والأساليب المناسبة لجميع القطاعات الاقتصادية وتكييفها وفق ضوابط التنمية المستدامة. يتمتع الاقتصاد البنفسجي بأفاق مستقبلية أكبر لأنه يضم إمكانيات للنمو، ولأنه يعتمد على أسس غير مادية إلى حد كبير، وبالتالي يتماشى مع الحاجة إلى الاعتدال التي يواجهها الاقتصاد اليوم، ولأسباب بيئية في المقام الأول.

الثقافة أداة تمكينية يتطلبها الاقتصاد البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة. يعمل الاقتصاد البنفسجي على خلق بيئة متنوعة الثقافة من أجل إمداد الاقتصاد بالتدفقات الثقافية التي تحدد قيمة السلع والخدمات.

تفرض العولمة التي نعيشها اليوم حتمية أن يحل عالم متعدد الثقافات ومتعدد المراكز محل التنوع الثقافي باعتباره محور اهتمامات الشركات، وضرورة تعزيز هذا الاتجاه نحو التنوع، لا سيما في الاقتصاديات المتقدمة من خلال التركيز على التطلعات القوية المتزايدة لاستبداله باقتصاد قائم على الجودة. الاقتصاد البنفسجي باعتباره النموذج الاقتصادي الجديد للمستقبل بإدخال البعد الثقافي في الاستثمار والاستهلاك.

إن التكامل ما بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي يساهم في تحقيق التوافق بين التنمية الاقتصادية، الثقافية والاستدامة مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

أما عن التوصيات التي توصي بها الدراسة على ضوء النتائج السابقة فهي كالتالي: العمل على التقييم الموضوعي لمساهمة كل الأعوان الاقتصاديين في إثراء التنوع الثقافي، وهذا من أجل ترقية الوزن الاقتصادي للثقافة وزيادة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للدول، وتحقيق التنمية المستدامة. وضع الأطر السياسية والقانونية من طرف الحكومات داعمة للاستثمار في الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر.

تطوير إمكانيات المستخدمين في مختلف الفروع الثقافية لتعزيز مهاراتهم .
لابد من الانتقال إلى الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر الذي أصبح من ضروريات دول العالم.
التركيز على الاهتمام بالعامل الثقافي لجميع الشرائح، وذلك مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

توظيف وسائل الاتصال الحديثة وخاصة الالكترونية منها في تجارة وتسويق المنتجات الثقافية مما يخلق المنافسة ويساهم في إثراء التنوع الثقافي تزامنا مع تزايد الوعي الاستهلاكي العالمي. أهمية تدارس القضايا المتعلقة بالوعي الثقافي للنهوض بعوامل التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة. الاستجابة للتعبة الثقافية لها أثرها في تجاوز التحديات العالمية المؤثرة في الاقتصاد وأن التفاعل مع العناصر الثقافية يجعل من الممكن تقديم حلول أكثر إنسانية وأكثر جاذبية، والتي تتكيف مع مختلف السياقات المستهدفة.

قائمة المراجع:

الكتب المتخصصة:

01 - عامر طراف/ حياة حسنين، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لسنة 2012 .
المقالات:

- 01- بسبع عبد القادر، تقرورت محمد، طهراوي دومة علي، الاقتصاد البنفسجي: الرؤية الاقتصادية للثقافة في فرنسا، مقالة منشورة بمجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06 العدد 02 لسنة 2020 .
- 02- بلبشير قورايا، غزيباوي علي، بلبشير هجيرة، الاقتصاد البنفسجي: الأهداف والفرص، مقالة منشورة بمجلة المالية والأسواق، بجامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 07 ، العدد 02 لسنة 2020 .
- 03- بن صالح عادل، الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مقالة منشورة بمجلة قانون العمل والتشغيل، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة عبد الحميد بن باديس، بمستغانم، الجزائر، عدد خاص بأشغال اليوم الدراسي حول رهانات الاقتصاد الأخضر في تحضير الوظائف الواقع والآفاق في الجزائر، 03 مارس 2020 .
- 04- حبيب آسية، حنيش أحمد، أهمية تبني الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني، مقالة منشورة بمجلة اقتصاد المال والأعمال، بالمركز الجامعي لميلة، الجزائر، المجلد 05 ، العدد 2021/08/02 .
- 05- رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، الثقافة في صميم الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة، مقالة منشورة بالمجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، صادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين بألمانيا، العدد الرابع عشر، يناير 2021.

- 06- سارة زرقوط، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الاقتصاد البنفسجي - مقارنة مفاهيمية - ، مقالة منشورة بمجلة إضافات اقتصادية، المجلد 04 العدد 02 لسنة 2020.
- 07- شنعة أمينة، الاقتصاد الأخضر أداة فعالة لتعزيز الاقتصاد الوطني، مقالة منشورة بمجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد السابع، العدد 13 ، جوان 2019 .
- 08- عبد الله الطيبي، ليلي عياد، الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي، مقالة منشورة بمجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، بجامعة محمد لفين دباغين، سطيف 2 ، الجزائر، المجلد 11 ، العدد 03 نوفمبر 2020 .
- 09- غوال نادية، بلهادف رحمة، أهمية الاقتصاد البنفسجي كمدخل استراتيجي لاستكمال الاقتصاد الأخضر نحو الاستدامة، مقالة منشورة بمجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03 ، العدد 03 لسنة 2020.
- 10- مسعودة نصبة، زريقة رحمون، مريم طيبي، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مقالة منشورة بمجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 04 ، العدد 02 لسنة 2019 .
- 11- سفيان جبران، إيمان قلال، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط، مقالة منشورة بمجلة تحولات، بجامعة قاصدي مرياح بورقلة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2018.
- 12- شامية بن عباس، أكرم لعور، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مقالة منشورة بمجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 6 ، العدد 1 ، جوان 2019.

الرسائل العلمية:

مذكرات الماستر:

- ألفة زهيرة، بن حميد نور الهدى، مقارنة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة: التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تعاون دولي، بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، للسنة الجامعية 2018/2019 .